

الحاجة إلى برلمان خليجي

خمسة وعشرون عاماً من عمر القرار الخليجي للملك ورؤساء وأمراء دول الخليج لتحقيق مشروع الوحدة الخليجية في معظم القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والتعليمية والصحية وغيرها.

والحقيقة لم يأت القرار من فراغ وإنما أتى ليحقق رغبة أكيدة وقوية لتجسيد العلاقة الأخوية والشخصية الحميمة بين قادة وشعوب دول الخليج لما يربطها من علاقات قرى ورحم وترايط قبائلي يمتد عبر الجذور والفروع وتترايط الأنساب لتجمع الشعوب بعضها ببعض. وقد لا يوجد ترابط قوي بين الجذور مثل ترابط أبناء الخليج حيث تجمعهم أرض الجزيرة الواحدة ويربط عقيدتهم دين واحد وهو الإسلام ويربطهم تراث واحد وأصالة عربية عريقة وهي أصالة البدوي العربي الأصيل. وهي عوامل دفعت قادة دول الخليج إلى إنشاء مجلس يجمع قادة هذه الدول في مجلس واحد سمي بمجلس التعاون الخليجي في الخامس والعشرين من شهر مايو (١٩٨١م) ليحقق أهدافاً عديدة إستراتيجية، يأتي في مقدمتها التنسيق والتعاون في مجال السياسة الخارجية لصياغة توجه مشترك موحد، ولقد نجح قادة دول مجلس التعاون من خلال مجلس التعاون الخليجي في تبني مواقف موحدة تجاه القضايا السياسية الخارجية والداخلية التي تستند على سياسات ترتكز على مبادئ وأسس حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة كل دولة خليجية على أرضها وضمان مواردها الطبيعية والالتزام بالوسائل السلمية المبنية على الحوار لفض النزاعات إذا وجدت بين دول مجلس التعاون الخليجي. وبمراجعة إنجازات مجلس التعاون منذ تأسيسه نلاحظ قائمة متميزة من الإنجازات المتمثلة في اتفاقيات أمنية واقتصادية وغيرها، على سبيل المثال التعاون الاقتصادي كان من أبرز إنجازاته إنشاء منطقة التجارة الحرة التي أقيمت عام ١٩٨٢م ثم تحولت إلى اتفاقية الاتحاد الجمركي في عام (٢٠٠٣م) والتي مخطط لها أن تتحول إلى أهم مرحلة من مراحل التكامل الخليجي، وهي مرحلة التكامل الخليجي الاقتصادي حيث اكتملت الإجراءات للإعلان عن إنشاء السوق الخليجية المشتركة عام (٢٠٠٧م) بعد أن استكملت جميع المتطلبات اللازمة لإنشائها، كما أن الجهود التي بذلت في مسار الاتحاد النقدي تؤكد أن الاحتفال باعتماد إصدار العملة الموحدة قد خطط إن شاء الله للبدء به في عام (٢٠١٠م) أما بقية جوانب العمل الاقتصادي فإن هناك نجاحاً قد تحقق في مجالات الخطط المشتركة مثل مجالات الطاقة والصناعة والكهرباء والماء وبراءة الاختراع والنقل والمواصلات والاتصالات والزراعة والتخطيط والتنمية والإحصاء. أما التعاون في مجالات تتعلق بالإنسان الخليجي فقد بُدلت جهود جبارة في مجال التنسيق المشترك لتطوير العمل المشترك في مجال التعليم وتطوير سياساته ومناهجه ووسائله ودعم البحث العلمي وأجهزته وفتح الباب للعمالة الخليجية للعمل في الأسواق الخليجية والتعاون المشترك في مجال منح المرأة الخليجية فرصتها في العمل ودعمها علمياً وعملياً وفتح مجالات العمل اللائق لها والنهوض بالأسرة ووضع خطط تثقيفية ورعاية صحية وحماية أمنية للأسرة



د. عبدالله صادق دحلان ❖

الخليجية.

هذه بعض الجوانب الإيجابية والتي تابعتها على أرض الواقع واطلعت على خططها من خلال قراعتي المستمرة لإنجازات مجلس التعاون الخليجي وعلى وجه التحديد تلك التي تضمنها كتاب أصدرتزامناً مع انعقاد قمة ٢٧ لمجلس التعاون الخليجي وثق فيه إنجازات قادة دول الخليج بقراراتهم التي تولى وزراءهم تنفيذ توصياتها. ورغم أنني معجب جداً بهذا النموذج التنسيقي وفخوراً جداً بدور حكومة بلادي بقيادة ولاية أمرنا الذين أثبتوا لجميع أعضاء مجلس التعاون أن قيادة بلادنا حريصة على قرارات مجلس التعاون وملتزمة بتطبيقها ولن تنفرد بأي قرار لم يتفق عليه في مجلس التعاون ولن توقع أية اتفاقية منفردة مهما كانت المصلحة فيها لبلادها ما لم يكن هناك اتفاق جماعي في مجلس التعاون. وأجزم بأن قيادة بلادنا كانت وما زالت العمود الفقري في كيان مجلس التعاون ورغم بعض الخروج المقصود وغير المقصود من بعض الأعضاء إلا أن قيادة المملكة العربية السعودية حريصة على وحدة المجلس ولم الشمل الخليجي ولن تؤثر فيها سحابات الغيم السوداء غير الممطرة.

ورغم أن العديد من عامة مواطني دول الخليج يقللون من دور مجلس التعاون الخليجي ولهم في ذلك أسباب إلا أن هذا لن يقلل من طموحاتنا الكبيرة في مجلس التعاون الخليجي والذي أتمنى على قيادته وبعد احتفالنا بمرور خمسة وعشرين عاماً على إنشائه أن يتبنوا فكرة إنشاء برلمان خليجي يجمع أعضاء متخصصين من جميع مجالس الشورى ومجالس الأمة ومجالس النواب في مجلس التعاون الخليجي على أن يعطى هذا البرلمان صلاحيات أكبر في دراسة وبحث وتحليل جميع القضايا المطروحة للنقاش قبل عرضها في جدول أعمال القادة وقبل صدور قراراته في اجتماعات القمة الخليجية، لأن معظم القرارات تعنى بشعوب الدول الخليجية، وأن اجتماعات الوزراء المتخصصين واجتماعات وزراء الخارجية تمثل اجتماعات متخصصة لموظفين رفيعي المستوى في دولهم. ولو كان هناك برلمان خليجي تعرض عليه توصيات الوزراء المتخصصين في دول الخليج قبل عرضها على قادة دول الخليج لأصبح القرار متمتعاً بشعبية أقوى وأشمل وتطبيقه يكون أسهل وتتعامل معه شعوب الخليج بمختلف فئاتها العلمية والتخصصية، وهو رأي وطرح له مبرراته وأنه يمكن أن يقال عليه إنه تقليد للبرلمان الأوروبي لكنه ليس عيباً علينا أن نستفيد من تجارب الآخرين الناجحة. إن تجربة الديموقراطية في الرأي في الدول الخليجية والمتمثلة في مجالس الشورى والنواب وغيرها هي تجربة ناجحة وأعطت ثمارها وأثبتت نجاحها، حتى وإن لم تتشابه في طرق الاختيار لأعضاء مجالس الشورى أو النواب إلا أن الهدف الرئيسي هو مشاركة ممثلي الشعوب في صنع القرارات الاستراتيجية. لقد حضرنا وتابعتنا حفل مرور خمسة وعشرين عاماً على تأسيس مجلس التعاون الخليجي متطلعين إلى أن نرى المجلس في بداية الخمسة والعشرين سنة القادمة مجلساً أكثر توحيداً في القرار والإستراتيجية، مجلساً يلتزم أعضاؤه بسياساته الخارجية ويلتزم بعض قيادته بالاتفاقيات والقرارات التي يتفق عليها القادة وأجزم بأن أي خروج عن الاتفاقيات يعني خرقاً في الوحدة. ومن يخلق خارج السرب سيجد نفسه وحيداً وعرضة لهجمات الصقور الجارحة.

❖ عضو مجلس الشورى